يشمل 142 دولة حول العالم

السعودية تحتل المرتبة الحادية والعشرين عالمياً في مؤشر الازدهار الاقتصادي

احتلت السعودية المرتبة الحادية والعشرين عالميا من حيث مؤشر القوة الاقتصادية وفقا للمؤشر العام لرفاهية الازدهار السنوي خلال العام 2013 الصادر من معهد «ليغاتوم» البريطاني في لندن، والذي شمل 142 دولة حول العالم.

وبالترتيب العام حققت المملكة الثالثة عربيا والمركز الخمسين عالميا والذي يشمل على قياس عدد من المعايير لتحديد مدى الرفاهية التي تتمتع بها دولة ما، بما في ذلك التعليم، الصحة، الاقتصاد، الصحة، السلامة والأمن، الحرية الشخصية، رأس المال الاجتماعي، تطوير وإدارة الأعمال، الحوكمة، بجانب توافر فرص العمل.

وتتصدر النرويج ترتيب الدول العشر الأولى في مؤشر الازدهار العالمي ليأتي بعدها النرويج، سويسرا، كندا، السويد، نيوزيلندا، الدانمارك، أستراليا، فنلندا، هولندا، ولوكسمبورج، فيما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الحادية عشرة، بينما حلت ألمانيا ذات الاقتصاد القوي في المرتبة الـ14 عالميا، تليها النمسا والمملكة المتحدة في المركز السادس عشر.

مقابل ذلك جاءت سنغافورة وهونج كونج الدولتان الآسيويتان المتقدمتان في المراتب 18 و19 على التوالي، بينما في أمريكا الجنوبية واللاتينية فقد حلت الأوروغواي الأولى في المرتبة الثلاثين عالميا تليها كوستاريكا، فيما احتلت روسيا المرتبة 61.

وأظهر التقرير لهذا العام تراجع الولايات المتحدة في مؤشر النمو الاقتصادي الى المرتبة الرابعة والعشرين، حيث تفوق الاقتصاد الكوري الجنوبي والنيوزيلندي وآخرون على الاقتصاد الأمريكي من حيث وتيرة النمو، بعد ان كان يهيمن في سنوات سابقة على قمة اللائحة، الى ان تمكنت النرويج من إزاحة الأمريكيين والجلوس في القمة من حيث هذا المؤشر.

ازدهار الاقتصاد السعودي

أما فيما يتعلق بالدول العربية فقد جاءت الإمارات في الثامن والعشرين، بعدما حققت المركز الثالث عشر في مؤشر يقيس قوة الاقتصاد، بينما تلتها الكويت لتكون الثانية عربيا والمركز الثالث والثلاثين عالميا، والمغرب 82 عالميا والأردن 88، وتونس 91، ولبنان 98، والجزائر 99، ومصر 108، وسوريا 122، والعراق 130، واليمن 135.

ويشير التقرير إلى أن معظم الناس يتفقون على أن الازدهار الاقتصادي ليس مجرد ثروة مادية، ولذا فهم يأخذون بعين الاعتبار مؤشرات تعبر عن سعادة ورضى المواطنين في حياتهم اليومية، وقدرتهم على بناء حياة أفضل مستقبلا.

يأتي ذلك في الوقت الذي احتلت المملكة المرتبة الـ39 عالميا ضمن التقرير الأول لمؤشر رأس المال البشري الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

ويقيم مؤشر رأس المال البشري 122 دولة تشكّل أكثر من 90 في المئة من عدد سكان العالم من خلال قياس عوامل المساهمة والتحفيز للتنمية وتوزيع القوة العاملة المدربة والسليمة والقادرة.

ويتكوّن المؤشر من عدة معايير هي التعليم والصحة والرعاية والقوة العاملة والتوظيف، وتمكين البيئة، وبحسب نتائج المؤشر، احتلت سويسرا المرتبة الأولى عالميا في المؤشر العام، تلتها فنلندا، ثم سنغافورة.

وأشار التقرير إلى أن المنطقة العربية تضم دولتين في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا هما قطر والإمارات، وثماني دول في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة هي البحرين 48 والكويت 54 والسعودية 57 وليبيا 64 ولبنان 72 وعُمان 84 والجزائر 93 وتونس 94.

مجموعة سعودية تضخ استثمارات لإنقاذ شركة دواجن فرنسية

فرنسا - «رويترز»: تقترب مجموعة دو الفرنسية لإنتاج الدواجن من توقيع صفقة إنقاذ يحصل فيها زبونها الرئيسي شركة المنجم السعودية لتوزيع المواد الغذائية على حصة أقلية، وهو نبأ جيد لصناعة اللحوم الفرنسية التي شهدت إغلاق عدد من المصانع.

وقال متحدث باسم دو «المفاوضات ماضية في طريقها».

وتتضمن الصفقة التي سيتم التوقيع عليها في الأيام القليلة القادمة حصول شركة دي آند بي الاستثمارية التي يرأسها ديدييه كالميل على حصة 52.5 في المائة من أسهم «دو» وتحصل شركة المنجم وعائلة دو على النسبة الباقية.

وكانت منطقة بريتاني الشمالية الغربية وهي قلب صناعة اللحوم والدواجن في فرنسا قد شهدت سلسلة من إغلاقات المصانع منذ إخضاع شركة دو للحراسة القضائية في عام 2012 بفعل الديون المتفاقمة التي تثقل كاهلها.

وقامت مجموعة دو بتسريح نحو 1000 عامل العام الماضي لكنها لا تزال تستخدم 2400 شخص.

وقال وزير الزراعة إستيفان لو فول يوم الجمعة ان بنك الاستثمارات العامة الفرنسي بي.بي.آي قد يساعد في جمع ما يصل إلى 10 ملايين يورو «13 مليون دولار» سنويا لتمكين دو من الاستثمار والتحديث.

وأكد لوف لإذاعة أوروبا- 1 أنه يجري التفاوض بشأن صفقة لإنقاذ دو.

انتعاش الأسهم الأمريكية بعد بيانات قوية للوظائف

نيويورك - «رويترز»: انتعشت الأسهم الأمريكية يوم بعد هبوطها الحاد الجلسة السابقة وفي أعقاب بيانات تظهر أن نمو الوظائف في الولايات المتحدة تسارعت وتيرته على غير المتوقع في اكتوبر الأمر الذي عزز الرأي القائل بأن الاقتصاد الأمريكي أقوى مما كان يعتقد من قبل.

وقالت وزارة العمل يوم الجمعة إن أرباب العمل أضافوا 204 آلاف وظيفة جديدة إلى جداول الرواتب الشهر الماضي. غير أن معدل البطالة ارتفع إلى 7.3 في المئة في أكتوبر من 7.2 في المئة في سبتمبر الذي كان أدنى مستوى في نحو خمس سنوات.

وقالت الوزارة إن توقف بعض أنشطة الحكومة الاتحادية لمدة 16 يوما لم يكن له تأثير ملحوظ على نمو الوظائف.

وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي 123.08 نقطة أي ما يعادل 0.79 في المئة ليصل إلى 15717.66 نقطة.

وزاد مؤشر ستاندرد اند بورز 500 الأوسع نقطة 17.63 نقطة أو 1.01 في المئة ليسجل 1764.70 نقطة.

وصعد مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم التكنولوجيا 53.66 نقطة أو 1.39 بالمئة إلى 3911.17 نقطة.

«ستاندارد أند بورز» تخفض التصنيف الائتماني لفرنسا

باريس - «ا. ف. ب»: خفضت وكالة التصنيف الائتماني ستاندارد اند بورز تصنيفها لفرنسا درجة واحدة ليصبح «ايه ايه» للمرة الثانية، في ما يعتبر ضربة قاسية لفرنسوا هولاند الذي يعتزم مع ذلك الحفاظ على خطه الرئيسي.

وبررت وكالة التصنيف الائتماني في بيان قرارها بخفض درجة فرنسا التي حددت مطلع 2012 ب«ايه ايه+» بأن هذا البلد فقد هامش المناورة المالية ولم يعد في وسعه ان يقوم بمزيد من الاصلاح بسبب استمرار معدل البطالة المرتفع.

ويعتبر هذا التخفيض، ضربة قاسية جدا للحكومة الفرنسية التي جعلت من السيطرة على المالية العامة خطها الرئيسي، ولفرنسوا هولاند الذي تعهد بتغيير منحى البطالة قبل نهاية العام والتي تقترب الآن من 11 في المئة.

وفي حين يعرب ثلاثة ارباع الفرنسيين 77 في المئة عن استيائهم من عمله ويتفاقم الغضب الاجتماعي، أكد فرنسوا هولاند مع ذلك الجمعة انه يعتزم تأكيد استراتيجيته الاقتصادية وتوجهه أثناء اجتماع مع كبريات المؤسسات المالية العالمية الجمعة في قصر الاليزيه.

وقال إن هذه السياسة التي تستند إلى إصلاحات تم التعهد بتطبيقها وستتواصل، هي الوحيدة التي تسمح بضمان مصداقية فرنسا التي يمكن على حد رأيه أن تقاس عبر المستويات الضعيفة لمعدلات الفائدة في الأسواق.

وفي تحليلها، اعتبرت ستاندارد أن هامش المناورة المالية لفرنسا تراجع، بينما كانت تعتبره سابقا مرتفعا بالنظر الى الدول المشابهة.

وقال كبير الاقتصاديين لأوروبا في الوكالة جان ميشال سي «لا نرى للفترة المقبلة خطة شاملة تسمح بتحرير القدرة على النمو كشرط مسبق لخفض البطالة».

وأضافت الوكالة نفسها «يبدو لنا خصوصا ان السلطات العامة باتت تملك هامشا منخفضا للمناورة لزيادة عائداتها» وبالتالي لخفض مديونية البلد.

وتابع البيان «نعتبر أن إجراءات السياسة الاقتصادية المطبقة منذ 23 نوفمبر 2012 عندما ثبتت ستاندارد اند بورز تصنيف البلد لم تخفض بشكل كبير خطر بقاء معدل البطالة فوق عتبة الـ10 بالمئة حتى 2016.

وترى أن المستوى الحالي للبطالة يضعف الدعم الشعبي للإصلاحات البنيوية والقطاعية ويؤثر على احتمالات النمو على المدى الطويل.

مدفوعة بالطلب على البنية التحتية وتمويل الاستثمارات

أسواق رأس المال الإسلامية تشكل حافزاً مهماً للنمو الاقتصادي

ستتزايد في السنوات القادمة أهمية أسواق كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة على مستوى العالم باعتبار الدول الثلاث مراكز مهمة للتمويل الإسلامي، وذلك مع ما تشهده الدول الثلاث من تنامي الطلب الدولي على التمويل الإسلامي.

فالأسواق الثلاث تعتبر من أهم أسواق المصرفية الإسلامية في منطقة الخليج، ولذلك فسيؤدي الطلب الدولي المتزايد على تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية إلى تحفيز النمو في تلك الأسواق.

ويتوقع على وجه الخصوص أن يكون هناك طلب قوي من قبل القطاع الحكومي على التمويل الإسلامي، خاصة وأن هذا القطاع يسعى لأن تكون نسبة من قيمة تمويلات المشاريع الضخمة على الأقل متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وباعتبار سوق قطر من أسرع الأسواق نموا بين الأسواق الثلاث فمن المنتظر أن تزيد الميزانية العامة للبنوك الإسلامية في قطر على 100 مليار دولار أمريكي في 2017، وذلك حسب تقرير حديث صدر عن وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيفات المالية العالمية.

وسيكون مؤتمر «يوروموني قطر 2013» الذي سيعقد برعاية معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة قطر، منبرا مهما لمناقشات مهمة تتناول اتجاه قطاع التمويل الإسلامي، ونماذج وأطر التعاون والمنافسة التي ستسهم في تعزيزه.

توقعات بنمو أصول البنوك الإسلامية في قطر بحلول 2017 إلى 100 مليار دولار

وسيقدم الدكتور خالد الفقيه، الأمين العام والرئيس التنفيذي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عرضا بعنوان «الأسواق الإسلامية والنمو الاقتصادي» وذلك في مؤتمر يوروموني قطر الذي يشارك في استضافته مصرف قطر المركزي.

وهذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها ممثل رفيع المستوى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في أحد مؤتمرات يوروموني مما يعكس الاهتمام العالمي المتزايد في التمويل الإسلامي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وتتميز دولة قطر بوجود أحد أسرع قطاعات المصرفية الإسلامية نمواً في العالم وذلك نتيجة للطلب الكبير على الاقتراض المحلي لتمويل مشاريع البنية التحتية الحكومية والمشاريع الاستثمارية. وهذا بدوره له أثر كبير على أصول البنوك الإسلامية في قطر والتي ارتفعت حصتها في النظام المصرفي القطري. فقد ارتفع نصيب البنوك الإسلامية في قطر في القروض المحلية من 13 بالمائة في 2006، إلى 25 بالمائة في 2012، حسب تقرير ستاندرد أند بورز.

المصارف الاسلامية تحقق قفزات كبيرة

وقد تجسد الاهتمام العالمي في قطاع التمويل الإسلامي في أكتوبر 2013 حين أعلنت بريطانيا أنها ستصبح أول دولة غير مسلمة تصدر سندات يمكن لمستثمرين مسلمين شراءها. وقال ديفيد كاميرون رئيس الوزراء البريطاني أن خزانة المملكة المتحدة تضع خططا لإصدار صكوك بقيمة 200 مليون جنيه إسترليني، وهي سندات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ومع إصدار بريطانيا لهذه الصكوك الإسلامية، ستكون أول دولة غير إسلامية تستفيد من الاستثمارات الإسلامية المتزايدة، والتي ينتظر أن تتجاوز 1 تريليون دولار أمريكي بحلول 2014.

سيوفر مؤتمر «يوروموني قطر 2013» باعتباره نقطة التقاء بين كبار العاملين في قطاع المالي الدولي، وكبار صناع القرار في المنطقة، فرصة مثالية للطرفين للتعرف على التبؤات والتوقعات في الأسواق المحلية والعالمية.

المستثمرون يتمسكون بالأسهم انتظاراً لـ «إكسبو»

المحافظ الاستثمارية في الإمارات أعادت بناء مراكزها خاصة على الأسهم «الرخيصة»

أكد وسطاء ومحللون في أسواق المال الإماراتية أن المستثمرين في الأسهم متمسكون بأسهمهم، وسط توقعات بنجاح الدولة بالفوز باستضافة المعرض إكسبو الدولي 2020، المتوقع الإعلان عنه قبل نهاية الشهر الحالي.

وقال هؤلاء في حديثهم، مع صحيفة الاتحاد الإماراتية، إن العديد من المستثمرين والمحافظ الاستثمارية قاموا خلال الأسبوع الماضي، بعمليات إعادة بناء مراكز جديدة، خاصة من الأسهم التي يحوم سعرها حول الدرهم الواحد، بسبب توقعات ترجح إمكانية ارتفاع الأسعار السوقية لهذه الأسهم بنسب أعلى من الأسهم القيادية.

وقال وائل أبومحيسن مدير عام الأنصاري للخدمات المالية، أن أحجام التداولات خلال الأسبوع الماضي كانت ضعيفة، لأن الأسواق كانت في حالة ترقب للنتائج الفصلية، ولكن النتائج المعلن عنها، مع أنها كانت إيجابية إلا أنها لم تنعكس على الأسعار أو حجم التداول.

وأكد أن المتعاملين متمسكون بأسهمهم والعديد منهم ينتظر التطورات الخاصة باستضافة معرض اكسبو الدولة المتوقع الإعلان عنه في نهاية الشهر الجاري، وسط توقعات أن هذا الحدث في حال نجحت الدولة في استضافة المعرض الدولي سيكون لها آثار إيجابية كبيرة على الأسواق.

وتابع «إذا كانت الأسعار السوقية للأسهم سجلت ارتفاعات ملحوظة خلال الأشهر الماضية، فإن نجاح الدولة في استضافة اكسبو سيفتح المجال لتحقيق مكاسب إضافية وفقا لتحليل وتوقعات المستثمرين».

سوق دبي المالي

وأضاف أنه في حال الاستضافة، فإنه سيكون استقرار على الوضع الحالي أي أن مستويات أسعار الحالية في الأسواق ستكون بمثابة سعر الأساس للمرحلة المقبلة، والتي سيتم البناء عليها.

ونوه إلى أن الأسبوع الماضي شهد محاولات بعض المتعاملين والمستثمرين المؤسسات والمحافظ لإعادة بناء مركزهم الاستثمارية بناء على مستويات الأسعار الحالية.

من جهته، قال محمد علي ياسين العضو المنتدب في شركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية، إن تداولات أسواق المال كانت تداولات حذرة رغم أن النتائج كانت أفضل من التوقعات، ولكن التفاعل لم يكن بالشكل المناسب مع هذه النتائج، لأن المستثمرين المؤسساتيين هم حاليا في مرحلة ترقب نتائج إعلان استضافة إكسبو 2020 نهاية الشهر الجاري، والتوقعات أن يكون لهذا القرار آثار إيجابية على شركات القطاع العقاري والسياحة، ما سينعكس إيجابيا على أسعار اسهم تلك القطاعات والأسواق عامة.

وتابع «وجدنا انخفاضا في معدل قيمة التداول مقارنة مع الأسابيع السابقة، وإن كان ذلك على المدى الطويل أن المرحلة التي تمر بها الأسواق حاليا من عملية حركة أفقية للأسعار سيكون لها آثار إيجابية على المدى الطويل، لأنها تمثل قاعدة سعرية جديدة، عقب فترة الارتفاعات في الأسعار التي سجلتها الأسواق في سبتمبر وأكتوبر الماضيين».

وتوقع ياسين أن تستمر التداولات الحذرة وعمليات الشراء الانتقائية لإعادة بناء مراكز للمرحلة المقبلة خلال تعاملات هذا الأسبوع.